

هاني عواد *

من الانتخاب إلى الانقلاب: قراءة في درس ٣٠ يونيو

” تحاول هذه الدراسة قراءة الأداء السياسي للقوى السياسية المصرية المختلفة، منذ انتخاب محمد مرسي رئيساً للجمهورية وحتى الانقلاب عليه في ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣. وتستنتج الدراسة في تحليلها، في القسم الأول منها، أن سلوك مجمل الفاعلين السياسيين تلخص في البحث عن حلفاء من مراكز قوى النظام السابق – التي قامت ثورة ٢٥ يناير ضدها – بهدف الوصول إلى سدة الحكم. وأتاح هذا الوضع للنظام السابق، بإمكانياته الكبيرة، العودة مجدداً إلى خريطة القوى السياسية، بعد أن كان مواجهًا بالمحاكمة والمحاسبة.

أما في القسم الثاني منها، فقد حاولت الدراسة قراءة خريطة الحركة الاحتجاجية في ٣٠ حزيران/ يونيو، مقارنة بما كانت عليه في أزمة الإعلان الدستوري في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، لتتوصل إلى أن المستجد الأهم هو تمكن "الدولة العميقة" من اكتساب مهارات الحشد الجماهيري في الشارع؛ بعد أن كانت عاجزة عن ذلك طوال الستة والثلاثين شهراً السابقة. فمن خلال ارتباطها بفئات اجتماعية واسعة، عبر شبكات المحسوبية والنفوذ، التي لم تفكر سابقاً في استخدامها في "معارك الميادين" الاستعراضية، أمكن لها أن تصبح فاعلاً سياسياً مؤثراً، قادراً على إعادة الأمور إلى مربعها الأول.

”

وأجهضت هذه الأزمة التي استمرت شهراً كاملاً واستعملت فيها القوى السياسية أقصى قدراتها على الحشد والحشد المضاد، كل المحاولات الهادفة إلى التوافق السياسي. وأعاقَت تجاوز الاستقطاب الإسلامي- العلماني، ودفعت الجميع إلى البحث عن حلفاء من "خارج الثورة"، من داخل البلاد وخارجها. وقد انتهى الفرقاء جميعهم إلى نتيجة مفادها ضرورة التنسيق مع أركان "الدولة العميقة"، من جيش وأمن وقضاء وإعلام، بدلاً من التنسيق مع بعضهم.

في هذه الأزمة، ولدت جبهة الإنقاذ ذات التوجّه الراديكالي ضدّ الإسلام السياسي، وضمت أغلب القوى السياسية ذات الخلفية العلمانية على تناقض برامجه. دفعت جبهة الإنقاذ إلى الواجهة ضرورة مواجهة جماعة الإخوان المسلمين أولوية قبل محاسبة النظام السابق. كما وفّرت فيما بعد، "القفاذات المدنية" للانقلاب العسكري في ٣ تموز/ يوليو. وقد اقتنعت الرئاسة المصرية وحاضنتها الإسلامية، في هذه الأزمة، بأنه لا بدّ لها من أن تخترق الدولة العميقة، لتتمكّن من الحكم، بعد إدراكها أنّ أجهزة الدولة الأمنية ترفض تنفيذ قرارات الرئيس، أو تعمل على إلغائها أو تبيد مفعولها عبر السلطة القضائية.

ووفّرت تناقضات القوى الثورية لقوى النظام السابق - المرة الأولى- الفرصة لاختيار الحليف الأنسب، وأعطتها امتياز "الحكم" بين الفرقاء، بعد أن كانت منذ ثورة ٢٥ يناير مهدّدة بالمحاسبة والمحاكمة. وهذا ما سنحاول توضيحه في القسم الأول من هذه الدراسة، إذ سنتّبع أداء الرئاسة المصرية ومعارضيه من جهة، وردّ فعل "الدولة العميقة" من جهة أخرى.

صنمية صندوق الانتخاب والبحث عن الصفقة الملائمة

أوضح الأداء السياسي للرئيس المصري، منذ تولّيه السلطة، أنه يتصرف منطلقاً من كونه يُمثّل حزب الأغلبية الفائز في الانتخابات. وكانت المحطّات السياسية الكبرى في رئاسة مرسي؛ مثل تشكيل الحكومة، وتأليف طاقم الرئاسة، إضافةً إلى قراراته في الإعلان الدستوريّ الذي أحدث الأزمة السابقة (في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢) تنمّ عن سلوكٍ سياسيٍّ مرتبطٍ بفكرةٍ شرعيةٍ صندوق الانتخاب واعتماد ما يراه حزب الأغلبية من إجراءاتٍ سياسيةٍ ملائمة، بدلاً من اعتماد ما تفرضه قيادة البلاد في المرحلة الانتقالية من أساليب التوافقات بين القوى السياسية - وخصوصاً الثورية منها - على الإجراءات السياسيةّة^(١).

دخلت مصر بعد الثالث من تموز/ يوليو ٢٠١٣، عهداً جديداً بعد إطاحة أول رئيسٍ مدنيٍّ منتخبٍ بانقلابٍ عسكريٍّ، وبعد تعليق العمل بالدستور الذي جرى إقراره باستفتاءٍ شعبيٍّ، لتجريّ خلال أسابيع معدودة إطاحة المسار الديمقراطي الذي كان أبرز نتائج ثورة ٢٥ يناير، والتراجع عن أبرز مكتسباته، حين عاد الأمن باطشاً بالمظاهرين بطريقةٍ غير مسبوقة، لم تحدث حتى في عهد حسني مبارك.

ولكنّ عودة النظام السابق هذه المرة جاءت بلبوسٍ ثوريٍّ؛ فقد تدفّق ملايين المصريين إلى ميادين المدن المركزية وشوارعها في تاريخ ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ مطالبين بانتخاباتٍ رئاسيةٍ مبكرة، ثمّ بدعوة الجيش إلى التدخل لحل الأزمة السياسية. وصاحب ذلك حملة إعلامية أطلقتها وسائل الإعلام المحسوبة على النظام السابق، محاولةً الترويج لما حدث، كما لو أنّه "ثورةٌ على الثورة".

وتحاول هذه الورقة الوقوف على ما بات يُعرف بـ "ثورة ٣٠ يونيو"، بإلقاء الضوء على الأحوال السياسية التي مهّدت للانقلاب على المؤسسات الدستورية، وما صاحب ذلك من غصّ بعض القوى الثورية الطّرف عن عودة قوى النظام السابق إلى واجهة المشهد السياسي من جديد، إضافةً إلى مناقشة التطورات التي طرأت على خريطة القوى السياسية والاجتماعية التي ارتبطت بالحركة الاحتجاجية، ومقارنتها بما كانت عليه في أزمة الإعلان الدستوريّ، فقد أنتج الشرخ المجتمعي بين التيار العلماني والتيار الإسلامي اصطفايات جديدة أعادت لـ "المباركية" مواضع ضمن المعركة على السلطة. وتنتهي هذه الورقة بقراءة نقدية لعواقب "الاستقواء بالأكثرية الانتخابية" التي تعتمد ألوّاً أيديولوجيةً واجتماعيةً محدّدة في إدارة المجال السياسي^(٢).

من الإعلان الدستوريّ إلى "تمرد"

مثّلت أزمة الإعلان الدستوريّ الذي أصدره الرئيس المصري محمد مرسي في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، والتي انتهت بإقرار الدستور الجديد بموافقة نحو ثلثي المصوّتين في الاستفتاء على الدستور الذي جرى في كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه، العتبة التي قضت على الثقة بين معسكر مؤيّد الرئيس المصري ومعسكر مناوريه.

١ أتقدّم ببالغ الشكر إلى الصديق العزيز عبد الرحمن منصور، أحد القيادات الشبابية التي فجّرت ثورة ٢٥ يناير، وأحد مؤسسي صفحة "كلّنا خالد سعيد"، فقد راجع هذه الورقة وعلّق عليها قبل نشرها، وأتاح لي الاطلاع على مجموعة من الحوارات المهمة بين شباب ثورة ٢٥ يناير، ساعدت على توجيه هذه المقالة.

٢ "الأزمة المصرية: مخاض الديمقراطية العسير"، سلسلة تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢، انظر: <http://goo.gl/Tkuqun>

في أيار/ مايو الماضي، المستشار حاتم بجاتو وزيراً للشؤون القانونية والمجالس النيابية، وقد كان عضواً في المحكمة الدستورية وفي لجنة الانتخابات الرئاسية؛ وتعيينه أعضاءً جددًا في مجلس الشورى، في كانون الأول/ ديسمبر، بعضهم من المعارضين له وبعضهم الآخر من "الفلول"، وأغلبهم من المستقلين المؤيدين له. وقد ظنَّ أنَّ مساعيه تلك يُمكن أن تغنيه عن التوافق مع المعارضة، وعن العمل مع قوى الثورة؛ بل إنه ظنَّ أنَّ حلفاً من هذا القبيل يغنيه أيضاً عن متاعب حزب النور السلفي، حليفه الذي يحظى بقاعدة جماهيرية كبيرة. فعمد إلى إقصائه من معسكره بأزمة كان عنوانها إقالة مستشار رئاسي ينتمي إلى حزب النور بتهمة الفساد المالي (وقد تبين فيما بعد كذبها)^(٥). وعلى الأرجح أنَّ الرئيس المصري استنتج أنَّ وجود حزب النور في معسكره سوف يعقّد مساعيه للتواصل مع مؤسسات الدولة العميقة، وسوف يُضفي على تحالفاته صفة التطرف، وخصوصاً أنَّ حزب النور قرّن دعمه للرئيس وللحكومة بـ "الحصة" التي سيحصل عليها في النظام الجديد.

ولكنَّ الشهور الستة التي أعقبت أزمة الإعلان الدستوري كشفت للرئاسة المصرية أنَّ من حاولت استرضاءه في مؤسسات الدولة العميقة، كان جزءاً لا يتجزأ من النظام السابق؛ فلم يكن مستعداً للشاركة، بل كان قلقاً من فقدان جزء من امتيازاته ومكتسباته التي حصل عليها في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك.

لقد أخطأت جماعة الإخوان المسلمين ومؤسسة الرئاسة في تقييم مدى قدرتها على ترويض "الدولة العميقة" وإدارتها منفردة. وعلى الرغم من محاولاتها التي أوجزناها سابقاً، فإنَّ جميع المؤشرات كانت قد دلّت في فترة مبكرة على أنَّ الرئيس المنتخب - وهو أقوى جهة بموجب الدستورين القديم والجديد - لا يحكم فعلياً، وأنَّه لا يستطيع فرض سيطرته حتى على "ذيول" الدولة العميقة، وقد قادته مقاطعة أجهزة الدولة الرئيسة له، إلى محاولة بناء شبكاتٍ حزبية موازية، تقوم بعمل الدولة بهدف التخلص من الفساد.

فعلى سبيل المثال حاولت جماعة الإخوان وذراعها السياسي القضاء على شبكات الفساد التابعة للنظام القديم التي تُوزع الخدمات والسلع التي تدعّمها الدولة (مثل الخبز والوقود) بأسعار أعلى من

ولم يتغيّر سلوك الرئاسة المصرية بعد الأزمة التي رافقت إقرار الدستور الجديد على الرغم من "معارك الميادين" التي شنها المعارضون ضدها، بل تصرّف الرئيس المصري بعد إقرار الدستور باستفتاء شعبيّ يعكس ذلك؛ بمنطق "المنتصر"، ورأى أنه قد حقّق شرعيةً انتخابيةً جديدةً مستمدةً من الصندوق، وأنه قد هزم المعارضة المصرية، وذلك على الرغم من وعوده المتكررة - أثناء الأزمة السابقة - بالسعي لاتفاق مع المعسكر المعارض على مناقشة المواد الدستورية الخلافية، وعلى تشكيل حكومةٍ وحدةٍ وطنية تضمّ القوى الثورية التي اصطفت آنذاك في صفوف المعسكر المعارض. وعوداً من ذلك، قامت مؤسسة الرئاسة المصرية بخطواتٍ استعراضيةٍ عبر انتقاء شخصيات محسوبة على المعارضة لشغل بعض المناصب ذات الطابع الاستشاري^(٦). وقد عكس هذا الإجراء عقلية المحاصصة؛ فالمعنى الحقيقي لإشراك قوى المعارضة في الحكم ليس السماح لها بشغل بعض المناصب فحسب، بل يعني أيضاً إشراكها في صوغ برنامج لإدارة المرحلة الانتقالية، مروراً بالتوافق على خطة اقتصادية تنتشل الدولة من أزمتها، ووصولاً إلى الاتفاق معها على تشكيل حكومةٍ وحدةٍ وطنية.

ويبدو أنَّ مؤسسة الرئاسة استسهلت الاقتناع بنظرية "المؤامرة من أجل إفشالها"، ولم تدرك أنَّ هنالك، بالفعل، قطاعات واسعة من الطبقة الوسطى تتظاهر ضدها، وضدّ جماعة الإخوان المسلمين التي تحتضنها. فصحيح أنَّ نسبة هذه الشرائح إلى المجموع المصري قليلة، ولكنَّ حصتها في الثقافة والإعلام وفي المجال السياسي عالية، وهي قادرة على التأثير في الرأي العام وقلبه، ولديها أسبابها المتعلقة بالقلق على الحريات العامة وتغوّل الدين في الدولة. ولئن كانت هذه الأسباب مبالغة فيها فإنّها قادرة على تحريك شارع الطبقة الوسطى وإدخاله في مواجهات جانبية - ولكنها مكلفة - مع نظام الحكم.

لقد تبين أنَّ الرئيس المصري كان مقتنعاً بأنَّ معارضته لم تكن سوى ظاهرة صوتية، وقد استنتج من نتائج الاستفتاء على الدستور أنه يمكن أن يقود تحالفاً سهلاً مع مؤسسات الدولة العميقة لإدارة شؤون البلاد، فعمد إلى توثيق صلاته بالجيش والقضاء والأمن، بالتوازي مع انكفائه إلى جماعته والعمل على انتقاء حلفاء مخلصين له من التيار السلفي؛ كما بينت ذلك حركة تعيين المحافظين، في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢، وفي منتصف يونيو/ حزيران ٢٠١٣^(٧). وبين ذلك أيضاً تعيينه،

٣ مثل تعيين بعض المعارضين في مجلس الشورى في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢.

٤ في ١٦ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ عيّن الرئيس مرسي سبعة عشر محافظاً جديداً بينهم سبعة ينتمون إلى جماعة الإخوان المسلمين وستة ألوية سابقين في الجيش وقاضياً. وقد لُقّت الانتباه تعيين قيادي في حزب البناء والتنمية، وهو الذراع السياسي للجماعة الإسلامية، محافظاً للأقصر. راجع: "الرئيس المصري محمد مرسي يعيّن عدداً من حلفائه الإسلاميين محافظين جددًا"، موقع بي بي سي عربي، ١٧/ ٠٦/ ٢٠١٣، انظر على الرابط:

<http://goo.gl/MSYktg>

٥ كانت ردة فعل حزب النور توحى بالصدمة والمرارة الناجمة عن شعوره بالخذلان، بعد اصطافه مع مؤسسة الرئاسة في أزمة الإعلان الدستوري، فانخرط في مواجهة إعلامية اتهم من خلالها الرئيس المصري بـ "أخونة الدولة"، وأجرى لقاءات تشاورية مع أحزاب جبهة الإنقاذ، ولم يستبعد التحالف معها في انتخابات مجلس الشعب المقبلة. وقد كان مفهومًا أنَّ هذه المشاورات هي فحواش إعلامية تعبر عن مرارتها؛ فالفجوة التي تفصل بين السلفيين وفصائل جبهة الإنقاذ العلمانية هي أوسع كثيراً من الفجوة التي تفصل بينه وبين الإخوان المسلمين، وسينعكس هذا الموقف في أزمة ٣٠ يونيو كما سنوضح فيما بعد.

من إمبراطورية الإعلام المسنودة برجالات النظام السابق المدعومة من دول عربية مُعادية للثورات، من الأسباب التي دفعت الرئيس إلى الانكفاء إلى جماعته، وذلك ما دلت عليه خطاباته المتكررة أمام مناصريه من الإسلاميين؛ فلقد بدا من خلالها رئيساً لجماعةٍ من المصريين، لا رئيساً للأمة المصرية.

لقد أدركت المعارضة أنه لا يمكنها أن تحقق أهدافها بإطاحة الرئيس المنتخب إلا من خلال التنسيق مع قوى النظام السابق ورموزه ومؤسساته. وكان أهم استنتاجاتها من أزمة الإعلان الدستوري أنها لا تملك شارع الطبقة الوسطى الذي يكنّ عداءً شديداً لجماعة الإخوان المسلمين ولكنه في الوقت نفسه لا يثق بأيّ حزبٍ سياسيٍّ، بل يميل أكثر إلى الثقة برموز الدولة مثل الجيش والقضاء. وهذا ما بينته نتائج الاستطلاع الذي أجراه "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات". فعلى الرغم من انخفاض شعبية المؤسسة العسكرية كما أسلفنا سابقاً، فإن ٦٩٪ من الشعب المصري مازالت تؤيّلها ثقته التامة^(٨)، في حين عبّر ما نسبته ٦٨٪ من المصريين عن عدم ثقتهم بأيّ حزبٍ سياسيٍّ. وأما قوى المعارضة مجتمعاً فهي لا تحصل أكثر من ١٠٪ من التأييد^(٩)، وهي نسبة تقلّ عما تحصلت عليه جماعة الإخوان المسلمين وحدها، إذ وصلت نسبة تأييدها بحسب الاستطلاع إلى ١٢٪ وتبلغ التيارات الإسلامية مجتمعاً نسبة ١٦٪ من تأييد المصريين^(١٠)، وهي أقلّ من النسبة التي تثق بالرئيس محمد مرسي، وتصل إلى ما يقارب الثلث في أكثر استطلاعات الرأي تشاؤماً^(١١).

المعلن عنها حكومياً، وذلك برعايةٍ من أجهزة الأمن. وأغلب تلك الشبكات مؤسس من شبكات بيروقراطية، وهي تضمّ، في الحقيقة، مئات الآلاف من المصريين في الجمهورية، وقد حاولت جماعة الإخوان المسلمين بناء شبكات موازية توّز الخدمات مجاناً، مستعينة بالآلاف من عناصرها الحزبية، وبعده كبر من الجمعيات الخيرية المحلية على مستوى المحافظات. والواقع أنها حاولت في بعض المحافظات أن تقيم حتى لجاناً شعبية، أشبه ما تكون بأجهزة شرطة بديلة، لحماية السّكان في ظلّ استنكاف الداخلية عن أداء مهمّاتها^(١٢).

ومع كلّ ذلك لم يُقدّم الرئيس على اتخاذ الخطوة الحكيمة بتقاسم سلطته مع المعارضة، كما أنه لم يبادر حتى بمصارحة الرأي العام المصريّ بالتحدّيات التي تواجهه، بل انتهج بدلاً من ذلك سياسة الغموض والسرية في التعامل مع التناقضات الداخلية، وهي سياسة تميّز التنظيمات الحزبية المغلقة، لا المؤسسات التمثيلية التي تخصّ مُجمل الشعب.

وكما تصرف الرئيس وجماعته بمنطق "المنتصر"، "مصنّماً" صندوق الانتخابات، تصرف المعارضة في المقابل بمنطق "عدمي"؛ إذ عمدت إلى مواصلة سياسة تشويه من هُـم في السلطة، واستصغار كلّ تحركات الرئيس على جميع الأصعدة، واتّهامه، بعد أقلّ من سنة من حكمه، بالفشل في حلّ مشكلات البلاد الاقتصادية التي لا يمكن حلّها خلال عامٍ واحد، وامتنعت عن تقديم مبادرات، أو قبول مبادرات، من شأنها تجسير الهوة مع خصومها، وصولاً إلى استنكافها عن العمل السياسي داخل المؤسسات. وعملت بدلاً من ذلك على الدعوة إلى الانقلاب على الديمقراطية، حتى لو كان ذلك بالوقوف إلى جانب قوى اجتماعية واقتصادية وسياسية محسوبة على النظام السابق، وحتى لو كان ذلك بدعوة الجيش إلى الانقلاب على المؤسسة الدستورية.

وهكذا كان سلوك القوى المعارضة تُجاه كلّ ما تقوم به مؤسسة الرئاسة، سلوكاً تنافسياً محضاً. فوجود حزب أغلبية تواجهه معارضة ترفض كلّ ما يقوم به، هو من مميّزات "مرحلة الديمقراطية"، وليس من مميّزات مرحلة "الانتقال إلى الديمقراطية"^(١٣)؛ ففي هذه المرحلة تتطلّب المسؤولية الوطنية أن تشارك التيارات الرئيسة المجتمعية والسياسية في بناء الديمقراطية وإنجاح المرحلة الراهنة. ولا شكّ في أنّ الفجور في الخصام الذي انتهجته قوى المعارضة، والهجوم الشرّس

٦ معلومات من عبد الرحمن منصور، مؤسس صفحة "كلّنا خالد سعيد".

٧ للمزيد في ما يتعلّق بالفرق بين مهمّات القوى السياسية في المراحل الانتقالية، وبين مهمّاتها في المرحلة الديمقراطية؛ راجع: عزمي بشارة [حاوره عبد الله الطخاوي]، "الربيع العربي صرخة وجودية من أجل الحرية والكرامة"، مجلة الديمقراطية، العدد ٤٩، (١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣).

٨ لا تناقض هذه النتيجة استطلاع "غالوب" الذي بيّن أنّ أغلبية المصريين لا ترغب في عودة العسكر إلى السياسة، بل تعني ثقتهم بقدرة الجيش على حلّ الأزمات التي تمرّ بها البلاد.

٩ بما فيها أحزاب جبهة الإنقاذ والقوى الثورية والحركات الاجتماعية (مثل حركة ٦ أبريل) وأحزاب التيار الثالث (مثل حزب مصر القويّة الذي يتّزّاه عبد المنعم أبو الفتوح)، وقد أجري هذا الاستطلاع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ - كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وهي الفترة التي وصل فيها الاستقطاب في المجتمع المصري إلى أوجه، عقب الاستفتاء على الدستور وإقراره.

١٠ على الرّغم من انخفاض شعبية كلّ من القضاء المصريّ ووزارة الداخلية (مقارنةً بالجيش) فإنّ كلّاً منهما يحصل على نسبة من الثقة أعلى من نسبة أيّ حزبٍ سياسيٍّ أو ائتلافٍ أحزاب؛ فقد عبّر ١٧٪ من المستطلّعة آراؤهم في استطلاع عام ٢٠١٢/٢٠١٣ عن ثقتهم بأجهزة الأمن ثقةً تامة، بعد أن حصلت على ما نسبته ٩٪ في الاستطلاع نفسه في عام ٢٠١١، وعبر ٢٩٪ منهم عن ثقتهم التامة بالقضاء بعد أن حصل على ما نسبته ٤١٪ في استطلاع عام ٢٠١١، وربما انخفضت شعبية القضاء بسبب تورّط رموزه في السياسة أثناء أزمة إقالة النائب العام، وبسبب البراءات التي حصل عليها رموز النظام السابق أيضاً، ومن المؤكّد أنّ ارتفاع شعبية الداخلية مرّدّه إلى مطالبة قطاعات من الشعب المصري أصبحت الثورة بالنسبة إليه تعني الفوضى، باستتباب النظام.

١١ وهو الاستطلاع الذي قام به المركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة) بتاريخ ٢٥ حزيران/يونيو ٢٠١٣، انظر على الرابط:

<http://goo.gl/uKkhSU>

أما بالنسبة إلى المؤسسة العسكرية، فعلى الرغم من استطاعة الرئيس المصري المنتخب إجراء تسوية مع رأسها، جرى بموجبها تنحية القائد العام للقوات المسلحة المشير محمد حسين طنطاوي وعدد من كبار أعضاء المجلس العسكري، وترقية الفريق عبد الفتاح السيسي خلفاً لطنطاوي، مع العمل على تحسين امتيازات الجيش وحماية موازنته من الرقابة البرلمانية وتأمين ذلك في الدستور، فإن هذه "الصفقة" سرعان ما بينت أنها ليست كافيةً لكبح الجموح السياسي للعسكر الذي ينتشر في مناحي بيروقراطية الدولة كلها^(١٤)، ويُرجَّح أن يكون نفوذ العسكر في بيروقراطية الدولة المصرية سبباً جوهرياً قاده إلى الانقلاب على مؤسسة الرئاسة في ٣ تموز/ يوليو الماضي؛ فقد كانت أغلب التعيينات التي أجراها الرئيس المصري المنتخب على حساب "حصّة" الجيش. وفي ذلك دلالة على أن الرئيس المصري ظن أنه قادر على مشاركة الجيش في المناصب السيادية مثل المحافظين ونوابهم، ورؤساء المدن والنواحي، والمديرين في بعض القطاعات، ووصل الأمر إلى أن يُعين الرئيس محافظاً مدنياً في محافظات كانت مُحرمَةً قبل ذلك إلا على العسكريين من السويس وشمال سيناء والإسماعيلية^(١٥)،

مؤسسات الدولة كافة لتجهيز مشروع التوريث، وكان آخر فصولها تزوير انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠١٠. ووقفت إدارة "نادي القضاة" الجديدة ضد الثورة المصرية منذ اليوم الأول للتظاهرات. وبعد الثورة لم تنجح المحاولات السياسية في إقصاء رئيس النادي أحمد الزند بسبب المكانة الاعتبارية التي تتمتع بها مؤسسة القضاء في المخيال السياسي المصري. ومن الخطأ القول إن اعتراض القضاء على سياسات مبارك في العقد الأول من القرن العشرين هو دليل على استقلاليته عن النظام السابق؛ ففي تلك الفترة استعادت سياسات مشروع التوريث لجمال مبارك أغلب مؤسسات الدولة العميقة، حتى الجيش الذي رأى في مبارك الابن وجماعته الاقتصادية تهديداً لامتيازاته.

١٤ يبين يزيد صايغ أن الضباط المتقاعدين شغلوا منذ تسعينيات القرن الماضي من ٥٠ إلى ٨٠ في المئة من مناصب المحافظين، وأغلب مواقع الحكم المحلي، والمناصب العليا والوسطى في الشركات المملوكة للدولة، وقطاعات الخدمة المدنية كافة، وإدارة الجامعات، ومجالس إدارة الكليات الأكاديمية أو مراكز البحوث المتخصصة، والمعاهد القومية للمقاييس والمعايير وللغذية، وجميعيات حماية المستهلك ومراقبة المياه، والمستشفيات الحكومية والملاعب الرياضية. ورأسوا كذلك أجهزة متنوعة مثل الإذاعة والتلفزيون، والمجلس القومي للشباب، والهيئة العامة للأبنية التعليمية، والجمعية العامة للمعاهد القومية، إضافة إلى الهيئة العامة للتنمية الصناعية، وشغلوا قسماً كبيراً من الوظائف في الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء الذي يُعد المصدر الرئيس للبيانات بالنسبة إلى جميع الجهات الحكومية والجامعات ومراكز البحوث والمنظمات الدولية، وفي العديد من الهيئات التي تخدمها. والقائمة تكاد لا تنتهي، وقد صيرت هذه الامتيازات وما تدرّ من رواتب ومكافآت عالية نسبياً الجيش إلى ما يشبه الطائفة التي لها حراكها الاجتماعي والاقتصادي المستمر، ورسخت انعزالها في أحياء سكنية راقية تحوّل في مواسم السياحة إلى فنادق مدرةً للأموال.

يزيد صايغ، "فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، آب/ أغسطس ٢٠١٢، انظر على الرابط:

<http://goo.gl/pqugBR>

١٥ رصدت وسائل الإعلام المعارضة، وأولاً فأول، تعيينات الرئاسة المصرية بكثير من المبالغة، انظر على سبيل المثال:

محمد المرصفاوي وآخرون، "المصري اليوم" ترصد عملية «أخونة» الدولة في ٨ شهور من حكم مرسي (ملف خاص)، "صحيفة المصري اليوم"، ٢٠١٣/٠٢/١٤، انظر:

<http://www.almazrayalyoum.com/node/1472451>

جعل الاستقواء بالأكثرية الانتخابية و"تصميم" صندوق الانتخابات قوى المعارضة تبحث عن طرق أخرى غير الطريق الانتخابية للوصول إلى السلطة. وفي ظلّ عدم ترسخ مبادئ الديمقراطية وحالة السيولة التي أصابت المجال السياسي، كان من الطبيعي أن يعود النظام السابق مجدداً ليكون حَكماً بين الفرقاء المختلفين.

رئيس من؟ الدولة بوصفها معارضة

لقد شاعت الأحوال أن يكون الفائز في انتخابات رئاسة الجمهورية، في يونيو/ حزيران ٢٠١٢، ممثلاً لجماعة كانت - على مدار ستة عقود - مستبعدةً من المجال السياسي ومن الإمبراطورية البيروقراطية للدولة، لذلك فإن أيّ شراكة مع النظام القديم لم تكن تعني غير تنازل مراكز القوى، داخل النظام القديم، عن جزء من امتيازاتها لمصلحة الجماعة وحلفائها. ولم تكن هذه الصفقة مغريةً لأن "حصون" النظام القديم (وهي العسكر والداخلية والقضاء) لم تكن مهددةً تهديداً حقيقياً منذ إطاحة رأس النظام في ١١ شباط/ فبراير ٢٠١١. فقد استنكفت الرئاسة المصرية عن إعادة هيكلة الداخلية، على الرغم من أن ذلك كان مطلباً رئيساً من مطالب الثوار^(١٦). وأدت قوى المعارضة التقليدية ووسائل إعلام النظام السابق دوراً أساسياً في إعاقة تطهير سلك القضاء بدءاً بمهاجمتها قرار إقالة النائب العام (الذي كان مطلباً لشباب الثورة)، وانتهاءً بشجبها مشروع قانون السلطة القضائية في أيار/ مايو الماضي الذي هدف، أساساً، إلى إزاحة الرؤوس الكبيرة في القضاء المصري، من خلال تخفيض سن التقاعد لدى القضاة^(١٧)، ليجري تصوير سياسات الرئاسة على أنها "أخونة" للدولة.

١٢ وفي الحقيقة، فإن التفكير الإخواني في احتواء وزارة الداخلية، كان سابقاً على فوز محمد مرسي بمنصب رئاسة الجمهورية، وقد دلّ على ذلك سلوك الكتلة الإسلامية داخل البرلمان المصري، كما تشير إلى ذلك شهادة أحد الناشطين السياسيين والحقوقيين الذين عملوا مع مجلس الشعب المنتخب الذي حلّ: يقول عنارة: "مجلس الشعب ذو الأغلبية" الإخوانية"، وليس مجلس الشعب في عهد "الحزب الوطني" المباني، هو الذي اتبع سياسة الماطلة في كل ما يتعلق بإعادة هيكلة وزارة الداخلية، وفي إجراءات العدالة الانتقالية. فأنا شخصياً عملت مدة طويلة مع المجلس "الإخواني" في إعداد قانون لتطهير وزارة الداخلية، وتعديل قانون هيئة الشرطة. لكن الملفين أهملتا طوال ٣ أشهر أمضاهما أعضاء المجلس "الإخواني" في تبادل القبل والنفاق مع وزير الداخلية ومساعدته. والتعديل الوحيد الذي جرى إمراره أخيراً هو قانون هيئة الشرطة، بعدما لم يبق منه سوى رفع الأجور والحوافز لضباط الشرطة وأفرادها، انظر: كمال مدحت عنارة، "انهيار التواطؤ بين الجيش و«الإخوان»"، صحيفة النهار (لبنان)، العدد ٢٥١٣٢، ١٣/٠٧/٢٠١٣، ص ٢٦-٢٧.

١٣ تنبغي الإشارة هنا إلى أن القضاء المصري أدى دوراً مهماً في مناهضة نظام مبارك، وخصوصاً عندما تمكّن تيار استقلال القضاء (وعلى رأسهم المستشار زكريا عبد العزيز) من السيطرة على مقاعد نادي القضاة كافة عام ٢٠٠٥، وذلك على الرغم من الضغوط الشديدة التي مارسها النظام السابق على القضاة. وقد اشتهر النادي، بقيادة المستشار عبد العزيز، بتشكيله حركة "قضاة من أجل مصر". وقد كان لها دور أساسي في الكشف عن التزوير الذي وقع في انتخابات عام ٢٠٠٥، وانتخابات عام ٢٠١٠، لكن النظام السابق عاد واحتوى القضاء في السنوات التي سبقت ثورة الخامس والعشرين من يناير، ضمن الهجمة التي شنها على

محاولة تقديم نفسه طرفاً راعياً للحوار في أزمة الإعلان الدستوري، ثمّ سكوته عن حملة توكيلات "شعبية" في مكاتب الشهر العقاري في آذار/ مارس الماضي، وقد احتضن الإعلام المصري الحملة، وهو المحسوب على النظام السابق والمدعوم من دول الخليج، في حين تردّدت المعارضة الوطنية في دعم هذه الخطوة.

ولقد كان ذلك قبل نحو شهرٍ من انطلاق حملة تمردٍ التي تقول تقارير صحفية إنها وُلدت من مبادرة عددٍ من الشباب الذين استغلوا حالة الهبة الجهوية التي حصلت في بورسعيد في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣، وجمعوا توافيق تحجب الثقة عن الرئيس المنتخب، وتطالب بحكومة وحدة وطنية وبناتخابات مبكرة^(١٨). ولكن معلومات مؤكدة، حصل عليها الباحث من داخل حركة تمرد، تؤكد أنّ تنسيقاً قد حصل بين قيادة جهاز الاستخبارات الحربية (التي رأسها السيسي قبل أن يصبح وزيراً للدفاع) وشباب -أغلبهم محسوبون على التيار الشعبي - ساهموا في فتح قنوات اتصال مع رجالات النظام السابق رغبةً في الدعم المادي، وفي الوصول إلى الشبكات الاجتماعية التي استخدمها نواب الحزب الوطني المنحلّ في جني الأصوات في الانتخابات البرلمانية عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠^(١٩). وأعطى توافر غطاءٍ مدنيٍّ محسوبٍ على الثورة الجيش مبرراً لعودة "الدولة العميقة" للحكم مرةً أخرى، فشهدت الفترة التي أعقبت إقرار الدستور حملةً إعلاميةً غير مسبوقة ضدّ الرئاسة المصرية وجماعة الإخوان المسلمين، لم تتوقف عند اتهامهم بالفشل في حلّ أزمات انقطاع الكهرباء وتلوث المياه ونقص الوقود - وهي أزمات لا يمكن حلّها في عامٍ واحدٍ - بل تعدّتها إلى اتهامهم بالخيانة والاستخبار لفائدة جهات أجنبية، وبالتعاقد على بيع سيناء والآثار المصرية، وبأخونة الدولة، وسط سكوت أجهزة الرقابة والأمن العام

١٨ انظر على سبيل المثال: حسين عمارة، "حركة "تمرد" المصرية من هم وماذا يريدون؟"، موقع فرانس ٢٤، ٢٦/٠٦/٢٠١٣، انظر:

<http://www.france24.com/ar/print/874512>

١٩ وهو ما أكدته التقرير الذي نشرته صحيفة "ذي وول ستريت جورنال"، الذي كشف الغطاء عن وجود تنسيق بين الجيش وقيادات المعارضة منذ أشهر قبل اندلاع تظاهرات ٣٠ حزيران/ يونيو، ويذكر التقرير على لسان أحد رجال النظام السابق من الزقازيق أنّه قاد حملة لدعم حركة تمرد، باستخدام الشبكات السياسية نفسها التي جعلته يفوز في انتخابات البرلمان في عهد الرئيس حسني مبارك.

Charles Levinson and Matt Bradley, "In Egypt, the 'Deep State' Rises Again", *The Wall Street Journal*, July 12, 2013, at:

<http://goo.gl/sEiYrh>

وراجع أيضاً التقرير الذي نشرته أسوشيتد برس، الذي أكد أنّ العسكر ربط، في منتصف أيار/ مايو، من خلال وسطاء، حركة تمرد برجال أعمال "محسوبين على المعارضة".

"Behind Egypt's coup, months of acrimony between Morsi and top general over Sinai", *The Washington Post*, 17 July 2013, at:

<http://goo.gl/q15pj2>

ولكن ما هو واضح أنّ الجيش لم يكن مُرغماً على تقاسم حصته هذه، فالعزلة التي فرضتها الرئاسة المصرية على نفسها بتخليها عن قوى المعارضة عموماً، وقوى الثورة خصوصاً، وباعتمادها حاضنةً من لوبي سياسي وأيديولوجي واحد، جعلتها أضعف من أن تزاخم الجيش في مواقعه التقليدية.

وقد كانت نتيجة هذه السياسة إضاعة فرصة ذهبية لتقليم نفوذ الجيش، خصوصاً بعد انخفاض شعبيته في الفترة الزمنية التي رافقت المجازر المتعلقة بقمع التظاهرات التي نظمتها القوى الثورية ضدّ حكم العسكر ومن أمثلتها: ماسبيرو، ورئاسة الوزراء، والعباسية، وشارع محمد محمود^(٢٠)؛ إذ كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة في أضعف حالاته شعبياً، وكان من السهل على الرئاسة المصرية إطاحة قيادته عقب الانتخابات الرئاسية مباشرة، وكان من الممكن للرئيس، لو استطاع حشد قوى المعارضة والثورة معه^(٢١)، أن يستكمل خطواته بإعادة "موضعة" المؤسسة العسكرية، ولكن إصراره على السير منفرداً أدّى إلى استعلاء القوى الوطنية والثورية، ودفعها إلى التشويش على مساره الإصلاحية، وإلى اتهامه بـ"أخونة الدولة".

ومنذ أزمة الإعلان الدستوري، وإقرار الدستور الجديد باستفتاء شعبي، وانشغال الرئيس المصري بمناكفات عبثية من أطراف المعارضة المختلفة، عاد الجيش المصري لاستعادة ما فقدته من شعبية، من خلال

وبالطبع يبيّن من تاريخ التقرير أنّ الإعلام المصري بدأ منذ أولى التعيينات التي قام بها الرئيس المصري عقب إقرار الدستور اتهامه بـ"أخونة الدولة".

١٦ يوضّح استطلاع الرأي الذي قام به "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات" تحت عنوان "المؤشر العربي"، أنّ نسبة تحمّس المصريين للجيش قلّت بنسبة ١٢٪ بين حزيران/ يونيو- تمّوز/ يوليو ٢٠١١ وحتى كانون الأول/ ديسمبر- كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢، وبين استطلاع "جالوب" أنّ أغلبية المصريين أurdادوا الجيش خارج العملية السياسية غداة الانتخابات الرئاسية في حزيران/ يونيو ٢٠١٢، انظر:

Mohamed Younis, Majority of Egyptians Want Military Out of Politics, *Gallup*, 22 June 2012,

<http://goo.gl/qhRaEj>

١٧ وهو ما وعد به في اتفاق "فيرمونت"، في ٢٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٢، مع "الجهة الوطنية لحماية الثورة" التي ضمت آنذاك مثقفين وممثلين عن تيارات مدنيّة وقوى ثورية، وذلك قبيل إعلان نتيجة الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، إذ سرت مخاوف من تزوير النتيجة لصالح منافسه أحمد شفيق، وقد نصّت الاتفاقية على التأكيد على الشراكة الوطنية مع جميع أطراف ومكونات المجتمع بما فيها المرأة والأقباط والشباب، وتشكيل فريق رئاسي وحكومة وحدة وطنية تضمّ جميع التيارات الوطنية يكون رئيسها شخصية وطنية مستقلة، وتكوين فريق إدارة أزمة يشمل رموز وطنية للتعامل مع الوضع الحالي وضمان استكمال إجراءات تسليم السلطة للرئيس المنتخب وفريقه الرئاسي وحكومته على نحو كامل، ورفض الإعلان الدستوري المكمل الذي يؤسس لدولة عسكرية، ويسلب الرئيس صلاحياته ويستحوذ على السلطة التشريعية، ورفض القرار الذي اتخذته المجلس العسكري بحلّ البرلمان الممثل للإرادة الشعبية، وكذلك رفض قرار تشكيل مجلس الدفاع الوطني، وإعادة تشكيل الجمعية التأسيسية، بما يضمن صياغة مشروع دستور لكل المصريين. وقد حثّ الرئيس المنتخب بوعوده عقب انتخابه وكأنّ الاتفاقية لم تكن.

لدى الرأي العام مكافئاً للفوضى، وحين تصبح وجوهه ومؤسّساته مقبولة لديه إذا ما برزت بمعية قوى سياسية محسوبة على الثورة. وهذا ما حصل حينما أبرق الجيش رسالته في ٢٣ حزيران/ يونيو وأمهّل فيها جميع القوى السياسية أسبوعاً للتوافق من أجل الخروج من الأزمة، ولكن الرسالة في حقيقة الأمر كانت موجهةً إلى ملايين المصريين الذين عدّوها نداءً للاحتشاد في ميادين مصر من الطرف الأكثر شعبيةً في البلاد. ولم يُفلح خطاب المكاشفة الذي أدلى به الرئيس المصري في ٢٧ حزيران/ يونيو إلا في إعطاء هذا النداء المزيد من الجدية لتشهد ميادين مصر في ٣٠ حزيران/ يونيو تظاهرات هي الأوسع في تاريخها، ولترسم خريطة قوى سياسية واجتماعية جديدة سنحاول تقديم صورة عنها في القسم التالي.

ما الجديد في احتجاجات ٣٠ يونيو؟

لم يكن من الممكن أن ينقلب الجيش المصري على رئيسه المنتخب لولا تدفق حشود هائلة إلى شوارع المدن المصرية المركزية وميادينها، فالتصريحات والتقارير المتواترة من شخصيات معارضة ومن إعلاميين تؤكد أنّ قيادة العسكر قد ربطت اتخاذها أي خطوة ضد الرئاسة المصرية بنزول حشد يشبه الحشد الذي نزل إلى الشارع في ثورة الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير، أو يفوقه. وهذا الأمر يدل على معرفة قادة "الدولة العميقة" أنّه لا يمكن إطاحة مؤسسة الرئاسة التي قامت على ديمقراطية كانت ثمرةً من ثمار ٢٥ يناير، إلا بإنتاج رمزية أخرى تطيح برمزية الثورة الأولى، وتؤسس نتائج جديدة، هي في حد ذاتها، إعادة إنتاج النظام القديم^(٢٢).

ولكن لا يمكن لأي مراقب إنكار أنّ ملايين المواطنين المصريين نزلوا إلى الشوارع نزولاً أدهش حتى القائمين على تنظيم تظاهرات ٣٠ حزيران/ يونيو، وهو الأمر الذي يستدعي إعادة قراءة المشهد السياسي والاجتماعي الذي قاد إلى الحالة الاحتجاجية الجديدة التي أعطت غطاءً جماهيرياً للانقلاب على صندوق الاقتراع.

كانت آخر حالة احتجاجية كبيرة ضد الرئيس المعزول محمد مرسي - قبل احتجاجات ٣٠ يونيو - ما أعقب إصدار الإعلان الدستوري في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، لتستمرّ دونها توقّف حتى إقرار

التي بدت متواطئة أيضاً عندما لم تحرّك ساكنًا إزاء اعتداءات البلطجية التي لم تقتصر على قصور الرئاسة ومقار جماعة الإخوان وذراعتها السياسي حزب الحرية والعدالة.

ولم تكن إمبراطورية الإعلام الخاص - وقد أدارها رجال أعمال ارتبطوا بالنظام السابق، وموئلتها تمويلًا أساسيًا دول عربية معادية للثورات؛ مثل السعودية والإمارات^(٢٣) - جهازاً لترويج الشائعات والتحريض ضد الرئيس المنتخب فحسب، بل شمل دورها أيضاً احتضان كثير من المثقفين والسياسيين، بعضهم من أولئك الذين كانوا مناهضين لنظام حسني مبارك؛ فقد وفّرت برامج الـ "Talk Show"، وكتابة المقالات القصيرة في الصحف مصدرًا ممتازًا لإذراة دخول إضافية، وقد ساعد ذلك هذا الإعلام على إعادة الانتشار في أوساط الشرائح المدنية والثورية، بعد أن كاد يفقد مصداقيته بسبب مواقفه المؤيدة لحسني مبارك إبان ثورة الخامس والعشرين من يناير. وبالطبع، أعادت هذه القنوات وجوهاً سياسية وإعلامية - محسوبة على النظام السابق - إلى الواجهة بعد أن كادت الثورة تحاكمهم. ومنهم على سبيل المثال، النائب العام في عهد مبارك عبد المجيد محمود، ورئيس نادي القضاة أحمد الزند؛ فمهدت، بذلك، الرأي العام المصري لقبول تحالف قوى الثورة والمعارضة الوطنية مع رموز قوى النظام القديم ومراكزها، ومن أظهر الدلائل على ذلك الأحاديث الصحفية لبعض رموز المعارضة؛ مثل حمدين صباحي، رئيس التيار الشعبي، ومحمد البرادعي، رئيس حزب الدستور، عشية ٣٠ حزيران/ يونيو؛ إذ صرّحوا فيها بضرورة المصالحة مع عناصر النظام السابق^(٢٤).

لقد كانت هذه هي النتيجة التي أوصل إليها رفض أي طرفٍ من الأطراف الاتفاق والتنازل للطرف الآخر، ونتيجة وصول حالة الاستقطاب إلى أوجها؛ وهي أيضاً إعطاء مؤسّسات النظام القديم الفرصة للنجاة من محاسبتها حين يصبح معنى العملية السياسية

٢٠ يملك قنوات الإعلام المصري ثمانية من رجال الأعمال، وهم مشهورون بعلاقاتهم السابقة بالنظام السابق، وبعضهم تعاونوا تعاوناً مباشراً مع جمال مبارك ابن الرئيس المخلوع، وقد واجه بعضهم أحكاماً قضائية بالتزوير والاحتيال، مثل السيد البدوي رئيس حزب الوفد الذي يملك مجموعة قنوات "الحياة" الأكثر مشاهدةً. ويملك رجل الأعمال المصري محمد الأمين أكثر من عشرة قنوات فضائية أشهرها مجموعة الـ (cbc) إضافةً إلى صحيفة "اليوم السابع" المشهورة، أما قنوات "دريم" فيملكها رجل الأعمال أحمد بهجت.

٢١ راجع مقابلة حمدين صباحي مع الإعلامي وائل الأبراشي على قناة دريم الفضائية بتاريخ ١٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٣، انظر على الرابط:

<http://www.youtube.com/watch?v=L7QMaK2Idz0>

وانظر أيضاً المؤتمر الصحفي الذي عقده محمد البرادعي في وزارة الثقافة المصرية بتاريخ ١٦ حزيران/ يونيو ٢٠١٣، على الرابط:

<http://www.youtube.com/watch?v=M9GPPEX5OIs>

٢٢ وهو ما توافق وحمله غير مسبوقه من الإعلام المصري للقضاء على رمزية ٢٥ يناير، ووصف ثوارها بالمرتقة والمتأمنين.

يمكن القول إنَّ الجديد في احتجاجات ٣٠ حزيران/ يونيو هو تمكُّن "الدولة العميقة" من اكتساب مهارات الحشد الجماهيري، وقد كانت عاجزة عن ذلك طوال الستة والثلاثين شهرًا الماضية على الرغم من ارتباطها بفئات اجتماعية واسعة من خلال شبكات الفساد والمحسوبية والنفوذ التي لم تفكر سابقًا في استخدامها في معارك الشارع الاستعراضية.

ولقد وُقِر انشغال القوى السياسية في السلطة والمعارضة الفرصة لما يُسمَّى "الفلول"؛ وذلك بإعادة تنظيم نفسها في شكل شبكة تحالفات، وهي التي لم تكن في عهد مبارك سوى بُؤر اقتصادية واجتماعية محمية سياسيًا. وأمَّا العلاقات في ما بينها فكانت تأخذ شكل الصراع والتنافس؛ كما ظهر ذلك جليًا في انتخابات مجلس الشعب المزورة في نهاية عام ٢٠١٠ التي شهدت تنافس العديد من المرشحين - المحسوبين كلهم على النظام السابق - على المقعد الانتخابي الواحد. وعندما أُطيح مبارك عقب ثورة شعبية مفاجئة لم يتوافر لتلك "البؤر" الوقت الكافي لتصوّر خريطة تحالفات تؤمّن نفسها من مقصلة الثورة. ونستطيع أن نلاحظ أنَّ تلك القوى مجتمعة لم تستطع أن تتعدّى نسبة ٥٥% في انتخابات مجلس الشعب في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١؛ أي بعد عشرة شهور من اندلاع الثورة^(٣٤)، وقد كان ذلك في ظلّ عدم وضوح بعض مواقف القوى السياسية من بعضها الآخر، والرأي العام "الثوري" الذي أنتجته الثورة، والذي حرّم على المؤسسات السياسية والسياسيين والإعلاميين مدّ أياديهم إلى "الفلول"^(٣٥).

ولكنَّ إدارة المجلس العسكري المرحلة الانتقالية إدارة سيئة، وانشغال القوى السياسية المختلفة بالتحضير للانتخابات البرلمانية والرئاسية، عطّلت محاسبة رموز النظام السابق ومحاكمتهم، وأدّت إلى بروز

الدستور في ٢٢ كانون الثاني/ ديسمبر ٢٠١٢. وقد عكست هذه الحالة ميل قطاعات اجتماعية واسعة من الطبقة الوسطى المدنية إلى اتّخاذ موقفٍ راديكاليٍّ مُعادٍ للنظام الجديد أدهش الجميع، بما في ذلك قوى المعارضة، وخصوصًا عندما احتشد المتظاهرون في ميدان التحرير يوم الثلاثاء ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر، فشجّع وجود هذه الحشود المعارضة على اتّخاذ مواقف لا تصالحية.

وقد ضمّت الاحتجاجات آنذاك بعض التشكيلات النقابية الموروثة من النظام السابق، المهذّدة بالإزاحة على يد النظام الجديد، وعلى رأسها نادي القضاة، ومجموعة كبيرة من مؤسسات المجتمع المدني التي وجدت في الإعلان الدستوريّ إطلاقًا ليد الرئيس، إضافةً إلى مجموعة من الرموز المحسوبة على النظام السابق، حرصت قوى المعارضة على اتّخاذ مسافة منها.

وقد لفت الانتباه في تلك الفترة اقتراب قُوَى شبابية ثورية وحركات احتجاجية من أحزاب المعارضة التقليدية. وانقسم هؤلاء إلى تيارين، أحدهما يضمّ الشباب الذين لديهم موقفٌ سلبيّ من الإخوان المسلمين، بسبب مواقفهم في المرحلة الانتقالية وما فهم أنه تحالف مع الجيش، وخصوصًا شباب أحداث محمد محمود، ومجلس الوزراء، وأحداث ماسبيرو، حين تُجوهلت نداءاتهم للنجدة من بطش العسكر. وأمّا التيار الآخر فهو يضمّ شباب الثورة مثل "حركة شباب ٦ أبريل"، و"كلّنا خالد سعيد" و"الألتراس"، وشباب الأحزاب الجديدة المتشكّلة بعد الثورة. ولا يميّز هؤلاء بموقفٍ سلبيٍّ محدّد من الإسلاميين، بل إنّ أغلبهم دعم الرئيس المصري محمد مرسي في انتخابات الجولة الثانية ضدّ أحمد شفيق مرشّح النظام السابق، وهي حركات لا أيديولوجية، يجمعها "الموقف"؛ لذلك اتّخذت موقفًا ضدّ الإعلان الدستوريّ وضدّ الاستفتاء على الدستور الجديد، يُضاف إليهم مجموعة من الشباب وشخصيات ذات ميول أيديولوجية علمانية متحمّسة من الإسلاميين، وعلى رأسهم قوى "حركة كفاية"، وشباب "التيار الشعبي"^(٣٦).

ولقد كان ذلك هو الجسم المعارض الذي اتّصف بافتقاره إلى التجانس الفكري والسياسي، وبافتقاده مؤسساتٍ قويّة متماسكة لاحتوائه؛ فلم يجمعه عمليًا، آنذاك، إلا الموقف ضدّ تفرد الإخوان بالحكم. وكان ذلك في أزمة الدستور قبيل ستة أشهر، فما الذي جدّ، في ٣٠ يونيو، على الحركة الاحتجاجية المعارضة التي تضاعفت فيها أعداد المحتجين مرّاتٍ عديدة؟

٢٤ في ١٦ نيسان/ أبريل ٢٠١١، أصدرت محكمة القضاء الإداري حكمًا قضائيًا بحلّ الحزب الوطني الديمقراطي (الحاكم إلى غاية الثورة) بعد ضغوط شعبية، وقد سارع بعض رجالات النظام السابق بسجّل عددٍ من الأحزاب السياسية الجديدة، منها: حزب الحرية، وحزب المواطن المصري، وحزب الإصلاح والتنمية، وحزب الاتحاد المصري العربي، وحزب مصر القومي. وحصلت كلّ هذه الأحزاب مجتمعة على ما مجموعه ٢٦ مقعدًا؛ أي ٥,٢٢%، على الرُغم من استخدامها للشبكات الاجتماعية نفسها التي استُخدمت في انتخاب نواب المجلس السابق في عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠، كما رشّح عدد من رموز النظام السابق نفسه على قوائم حزب الوفد. وعلى الرغم من ذلك فإنّ النسبة التي حصل عليها حزب الوفد لم تتجاوز ٧%.

٢٥ وللتذكير فقد اتهم المجلس العسكري بقيادة المشير طنطاوي "فلول" النظام السابق بالبلطجة في بيان رقم (٣٤)، وكان ذلك بعد فضّه اعتصامًا في ٨ نيسان/ أبريل ٢٠١١، انضمّ فيه عددٌ من ضباط الجيش الذين انضموا إلى الثوار للمطالبة بتسريع محاكمة حسني مبارك وعائلته ومعاونيه، وما يُهمّنا هنا هو التذكير بإجماع مختلف الأطراف والقوى السياسية على مقاطعة رجالات النظام السابق.

راجع: موقع **مصرأوي**، المجلس العسكري يتهم فلول النظام السابق بالبلطجة، ٩ نيسان/ أبريل ٢٠١١، انظر على الرابط:

<http://goo.gl/S1e1Rh>

٢٣ وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مصدر سابق.

بعد أن استهوت الشهرة الصف الثاني والثالث من شباب الثورة الذي يضم شباب التيار الشعبي وحركة تمرد، والذي يمكن أن يُفسر نزعتهم الإقصائية ومحدودية خبرتهم^(٣٦)، إضافة إلى الأسباب السابقة، بالشعور بالغبن لعدم حصولهم على أي تقدير من الرأي العام أسوةً بزملائهم من الصف الأول^(٣٧)، وهؤلاء هم الذين بقوا في الميادين في مواجهة احتجاجات الإخوان المسلمين بعد الانقلاب في ٣ تموز/ يوليو.

ثانيًا: أضعفت حالة الاستقطاب والخطابات الإقصائية التيار الوسطي الذي أفرزته ثورة الخامس والعشرين من يناير، وقد ضم عددًا من الأحزاب النيو - إسلامية التي تدعم مدينة الدولة؛ مثل "حزب مصر القويّة" بقيادة عبد المنعم أبو الفتوح، و"حزب الوسط" المنشق عن جماعة الإخوان المسلمين، و"التيار المصري" الذي يتزعمه مجموعة من الشباب الخارجين من عباءة الإخوان الذين كانوا ناشطين في ائتلاف شباب الثورة. وضمّ هذا التيار أيضًا عددًا من الأحزاب البرلمانية، وعلى رأسها حزب "غد الثورة" بقيادة أيمن نور، إضافة إلى مجموعة من المثقفين المستقلين والقضاة وأساتذة الجامعات. وكان هذا التيار قد رفض الاستقطاب الإعلامي الجاري بين "المعسكر الإسلامي" و"المعسكر العلماني"، ودعا إلى حلول وسطية في أزمة الإعلان الدستوري. وقد أدت الأزمة الأخيرة إلى تفسخ هذا التيار إما لانحياز بعض مكوثاته إلى أحد الأطراف؛ شأن حزب الوسط الذي انحاز كليًا إلى المعسكر الإسلامي، وإما لأنه غمر في وسط حملات التشويه التي شنت عليه من طرفي الأزمة؛ شأن حزب مصر القويّة، وحزب غد الثورة.

ثالثًا: إن القسم الأكبر من متظاهري ٣٠ حزيران/ يونيو الذين لم يسبق لهم أن تظاهروا من قبل، وأكسب انضمامهم للاحتجاجات تراكماً مليونيًا، هم أنصار فكرة "الاستقرار"، الموصوفون في مصر بـ"حزب الكنبه". وتتميز هذه الشريحة الكبيرة من المواطنين بقلّة اهتمامها بالسياسة، وحتى إن اهتم بعضهم بها، فإنهم لا يكونون مستعدين للنزول إلى الشوارع والتظاهر، إلا في حال تهديد مصالحهم الاقتصادية أو أحوالهم المعيشة. وقد صوّت هؤلاء في الجولة الثانية من انتخابات الرئاسة لفائدة الفريق أحمد شفيق الذي رفع شعارى إعادة الأمن ودوران عجلة الإنتاج، وفي المقابل وافقوا على الدستور

حالة الاستقطاب بين التيار الإسلامي والتيار العلماني الذي أدخل البلاد في حالة فوضى ديمغوجية. وكل ذلك من العوامل التي أعطت النظام القديم - برموزه ومراكزه - فرصة العودة مرة أخرى ومدّ تحالفاته مع أغلب القوى السياسية التقليدية. وقد اتضح ذلك على نحو جليّ في نتائج انتخابات المرحلة الأولى حين تأهل مرشح النظام السابق، الفريق أحمد شفيق، إلى الجولة الثانية أمام منافسه من جماعة الإخوان المسلمين محمد مرسي. وقد حلّ شفيق في المرتبة الثانية بعد مرسي، وحصل على أكثر من خمسة ملايين صوت بنسبة تبلغ الـ ٢٣٪، ثمّ حصّد ٤٨,٢٧٪ من أصوات الناخبين في الجولة النهائية من الانتخابات. وفي الواقع كان ذلك مؤشرًا بالغ الأهمية يبرز "الدولة العميقة" طرفًا من الأطراف الساعية للتنافس على أصوات الناخبين.

لقد ساعدت مسألة الاستقطاب على أساس الهوية بين معسكرين أحدهما إسلامي والآخر علماني، إضافة إلى استنكاف الطرف الذي يحكم عن إشراك المعارضة الوطنية، على طي صفحة محاسبة رموز النظام السابق وعزلها، ولم يعد مستنكرًا، بعد مرور ما يناهز الثلاثين شهرًا على إسقاط نظام حسني مبارك، أن تعتلي رموز إعلامية وسياسية - كانت في طريقها إلى المحاكمة بتهمة الفساد السياسي والإداري والمالي - منصّة المعارضة، وهو ما مهّد للمشهد المليونى في ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٣، الذي أظهر أنّ هنالك تحولات طرأت على خريطة الشارع الاحتجاجي للتيار المدني. ويمكن إجمال هذه التحولات في ما يلي:

أولًا: على صعيد القوى الشبابية والحركات الاحتجاجية، طوت الستة وثلاثين شهرًا الماضية صفحة القيادات الشبابية التي أشعلت ثورة ٢٥ يناير، والتي عبّر عنها في السنة الأولى بعد سقوط مبارك "ائتلاف شباب الثورة"، وقد ضمّ بين صفوفه قيادات شبابية من خلفيات مختلفة: إسلامية ولبالية وقومية ويسارية، وما كان لهذه المحاولة الجامعة - وكان من الممكن أن تكون هيئة لتحقيق الإجماع الوطني - أن تصمد أمام حالة الاستقطاب التي مرّ بها المجتمع المصري، والتي قادت إلى تفسخ الائتلاف وانتهاء دوره، وتراجع عناوينه الشبابية أمام راديكالية الشارع التي أجبرت عناوين منضوية إليه، أبرزها "حركة ٦ أبريل"، على التماشي معه وطرح خطاب يقضي الإسلاميين ويخفف من حدته في مهاجمة رموز النظام السابق.

كان كلّ ذلك في ظلّ شعور عام لدى الشباب الثوار بفشل ثورتهم وعدم تحقق أهدافها، وإحساس عامّ بأنّها قد سرقت لمصلحة قوى تسلّقتها، وكان من بينها جماعة الإخوان المسلمين التي استعدتهم عندما تفاهمت، في الفترة الانتقالية، مع العسكر، ثم زاد العداء نحوها عندما تقلّدت مقاليد الرئاسة. ولا شكّ في أنّ الإحساس بالفشل والشعور الجمعي بـ"عدم الرضى" ولّد صراعات داخلية في صفوف الثوار، وخصوصًا

٣٦ يُلاحظ أنّ أغلب الشباب الذين قادوا الاحتجاجات ونظموها، في ٣٠ حزيران/ يونيو، لم يكونوا أعضاء، من قبل، في أحزاب ما قبل الثورة.

٣٧ ليس من الصعب متابعة عدد من الثوار الذين اشتهروا في الثمانية عشر يومًا الأولى من الثورة التي أدت إلى إطاحة الرئيس المخلوع حسني مبارك؛ فالعديد منهم أسس منظمات مجتمع مدني، وبعضهم أصبح يقضي وقتًا طويلًا في إعطاء دورات ومحاضرات في مختلف دول العالم مقابل نظير مادي، وقد أصبح الأمر ملاحظًا إلى حدّ تسميتهم في بعض مقالات الصحف المصرية وبعض صفحات وسائل الإعلام الاجتماعي بـ"نشطاء السبوبة".

وهو ما يعني خسارة الإخوان للطبقة الوسطى والشباب الجامعي الذين يملكون الدخول على الإنترنت والتصويت في استفتاءات المواقع الإلكترونية [...] فالجماعة التي قوامها الشباب ستعتمد أصوات كبار السن، وأعضاء الإخوان أبناء الطبقة الوسطى سينتظرون أصوات الطبقة الدنيا التي تقدّم لهم الخدمات، وإخوان المدينة لن يعينهم أقرانهم الذين يقارنون البرامج وسيراهنون على أصوات الريف". وختم سمير وصفه ذاك بنصيحةٍ وجَّهها إلى قادة الجماعة قائلاً: "تخفّف قليلاً من حماسك أخي في الله؛ فربما تدفع بلدك ودعوتك ثمنه قريباً، فمن يقاتل ليملك كلّ شيء ربما يخسر كلّ شيء، ومن يسعدون بجمع الأصوات ويبتسمون: موتوا بغيظكم، ربما يموتون هم بأصواتهم" (٢٨).

ولم يكن الناشط الإخواني السابق أحمد سمير أول من نبّه جماعة الإخوان - ولا آخرهم - إلى المسيرة الخطيرة التي قرّرت الإقدام عليها حينما ظهرت مؤشرات مبكّرة دالة على رغبتها في الاستئثار بالحكم؛ فقد أصبح من الواضح بعد تجربة انتخابات مجلس الشعب أنّ الجماعة تستقوي بالكثرة الريفيّة على القلّة المدنيّة، متجاهلةً النفوذ الهائل الذي تملكه الشرائح المدنيّة في قطاعات المجتمع والدولة التي ما كان من الممكن ترويضها بصندوق الاقتراع وحده، بل بالسعي إلى الشراكة مع القوى المدنيّة الوطنيّة التي من مصلحتها أيضاً محاكمة النظام القديم وإطاحة مراكز قواه. ولقد كانت هذه الخطوة ضروريّة، وليس ذلك بسبب الإمكانيات والقدرات المهولة لدى المعسكر الآخر فحسب، بل لأنّ جماعة الإخوان المسلمين، لأسباب تخصّ بنيتها التي تشبه "الطائفة"، عاجزةٌ عن إنتاج خطاب يلمّ المدينة والريف، ويستثمر الهوية المصريّة في تشكيل إطارٍ للتنوّع المصريّ.

والنتيجة التي حصدها الجماعة من هذه السياسة هي انتفاضة قطاعات واسعة من الطبقة الوسطى المدنيّة التي لا تنقصها القدرة والإمكانيات على الالتفاف على الصندوق؛ وذلك بإنتاج خطابٍ عبر مؤسساتها الإعلاميّة وعدد مهول من مؤسسات المجتمع المدنيّ- يُعيد تمثيل الشعب المصريّ والتحدّث باسمه، حتى بدا، بالفعل، كأنّه كذلك.

الجديد في كانون الأول/ ديسمبر الماضي عندما رفع مؤيدو الدستور شعار "الاستقرار". وتنتشر هذه الفئة في مختلف شرائح المجتمع؛ فمنهم من هو مرتبطٌ مصلحيّاً بمؤسسات الدولة (مثل الموظّفين)، ومنهم من ينتمي إلى الشرائح العليا من الطبقة الوسطى التي تنظر بعين الخطورة إلى مسألة الأمن، ومنهم من ينتمي إلى الشرائح الفقيرة التي تعيش من السياحة ومن شبكات التمويل المتركّزة في الأرياف.

لقد نجحت إمبراطوريّة الإعلام الخاص المصريّة التي تمّولها بعض دول الخليج، ومراكز قوى النظام السابق في دفع هذه الشريحة إلى النزول والتظاهر ضدّ الرئاسة، وخصوصاً بعد استغلال الأزمات الاقتصادية التي تعانيها البلاد؛ مثل مشاكل الكهرباء والمياه والوقود وغيرها، حتى لو وصل الأمر إلى استعمال وسائل غير شريفة مثل اتهام الإخوان المسلمين بتهريب الوقود المصريّ إلى قطاع غزة المحاصر، وقد أدّى ذلك الاتهام إلى نزعات عداويّة تجاه العرب والفلسطينيين في الرأي العام المصريّ.

وعلى الرغم من نقاط القوّة الكثيرة التي امتلكتها متظاهرو ٣٠ يونيو، من ناحية تنوّع المشارب والخلفيات ودغم مؤسسات المجتمع المدني، والتحالف مع مؤسسات الدولة العميقة، فإنّ نقطة ضعفهم تكمن في "النفس القصير" الذي يملكونه؛ وهذا هو ما دفع الجيش المصريّ، مبكّراً، لاقتناص الفرصة والإعلان عن إنذار "جميع الأطراف"، ومنحها مهلة ٤٨ ساعة، للاستجابة لمطالب الحركة الاحتجاجيّة. وقد كان، في الحقيقة، إعلاناً عن الانقلاب على صندوق الاقتراع بلبوس ثورة.

بدل الخاتمة: درس ٣٠ يونيو

كتب أحمد سمير، وهو أحد الشباب الذين خرجوا من عباءة الإخوان المسلمين بعد ثورة ٢٥ يناير، في مقالة نُشرت بتاريخ ٥ أيار/ مايو ٢٠١٢، بعد أن قرّرت الجماعة التراجع عن قرارها والمشاركة في الانتخابات الرئاسيّة: "المصري يخسر استطلاعات الإنترنت بشكل مهين،